

مركز FEV و UTAC المشترك لفحص السيارات في المغرب

الموقع: المغرب
رقم المشروع: ٥٢٦٨٠
قطاع الأعمال: التصنيع والخدمات
نوع الإشعار: خاص
فئة التصنيف البيئي: B
تاريخ الموافقة: ٢٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٢١
الحالة الراهنة للمشروع: تم التوقيع
تاريخ الإفصاح عن وثيقة ملخص المشروع: ٢٤ فبراير (شباط) ٢٠٢٢
كما هو مسموح به في الفقرة ٢, ٦ من القسم الثالث من سياسة الوصول إلى المعلومات، تم تأجيل الإفصاح عن وثيقة ملخص المشروع هذه وفقًا للفقرة ١, ٤, ٤ من التوجيه الخاص بالوصول إلى المعلومات.

وصف المشروع

تقديم قرض ممتاز بقيمة ١٢ مليون يورو مستحق خلال ٧ سنوات (بما في ذلك فترة سماح لمدة سنتين). تُستخدم عائدات القرض لدعم اقتناء معدات لإنشاء أول مركز فحص للسيارات في المغرب (وأفريقيا).

أهداف المشروع

تُبرم مجموعتي FEV الألمانية و UTAC شراكة لتأسيس مشروعًا مشتركًا ("المقترض" أو "المشروع المشترك" أو "مركز الفحص") وهو أول مركز لفحص السيارات في المغرب (وأفريقيا) يقدم عروضًا شاملة للعديد من مصنعي المعدات الأصلية. فبعد إطلاق أنشطة Stellantis في المغرب في عام ٢٠١٩ ونقل جزء من أنشطتها لتطوير نواقل الحركة التي تعمل بالبنزين إلى المغرب، أنشأت مجموعة UTAC مركز UTAC في المغرب للعمل على مسارات الاختبار وفحص المكونات الأخرى، وأنشأت مجموعة FEV الألمانية مركز FEV في شمال إفريقيا للعمل على هندسة نواقل الحركة وفحصها.

بموجب هذا المشروع المشترك، يقوم مركز FEV في شمال إفريقيا ومركز UTAC في المغرب بأعمال تكميلية بينما يحتفظ كل منهما بتقنياته الخاصة، حيث يدير مركز FEV في شمال إفريقيا منصات فحص نواقل الحركة وأجهزة قياس هياكل السيارات ويكون مركز UTAC في المغرب مسؤولاً عن مسارات الاختبار وفحص المكونات الأخرى، بالإضافة إلى عقد الفعاليات والأنشطة التدريبية.

أثر التحول

درجة أثر التحول المتوقع: ٦٦

تنافسي: يدعم المشروع إنشاء أول مركز واسع النطاق لفحص السيارات في إفريقيا. فمن خلال إنشاء أول مركز واسع النطاق لفحص السيارات في المغرب، سيدعم المشروع تعزيز سلاسل الإمداد في المغرب وتوسيعها. وسيجري اعتماد مركز الفحص بشهادات الأيزو ٩٠٠١، والأيزو/سي إي ١٧٠٢٥ والأيزو/سي إي ١٧٠٤٣ (المتطلبات العامة لكفاءة مختبرات الفحص والمعايرة). وهي شهادات معهودة لمراكز فحص السيارات في أوروبا التي تعمل مع كبار مصنعي المعدات الأصلية.

شمولي: يقوم المركز بوضع برنامج تدريبي للشباب الذين يعيشون في مدينة واد زم (منطقة تعاني من نقص الخدمات في المغرب) وإجراء هذا البرنامج.

بيانات العمل

مركز فحص السيارات ("المقترض" أو "المشروع المشترك" أو "مركز الفحص") هو مشروع جديد أُسس في المغرب وهو مملوك بنسبة ٥٠٪ من قبل مركز FEV في شمال إفريقيا (المملوك من قبل مجموعة FEV الألمانية لتقديم خدمات في مجال تطوير نُظم المركبات والقيادة) وبنسبة ٥٠٪ من قبل مركز UTAC في المغرب (المملوك من قبل مجموعة UTAC وهي شركة أوروبية رائدة وخبيرة في مجال خدمات فحص مركبات النقل البري وإصدار الشهادات والاعتمادات ذات الصلة).

ملخص التمويل المقدم من البنك

١٢ مليون يورو

تُمول عائدات القرض المُقدم من البنك اقتناء معدات لإنشاء مركز لفحص السيارات يديره المقترض.

تكلفة المشروع الإجمالية

يشمل إجمالي تمويل المشروع قرض البنك ومساهمات الجهتين الراعيتين والتدفق النقدي الداخلي.

عنصر الإضافة

يُمثل البنك عنصر إضافة من خلال إتاحة هيكل تمويلي لا يتوفر بسهولة في السوق وهو مطلوب لهيكلة المشروع ونظرًا لمدة السداد الطويلة لقرض البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (المقوم باليورو) وهو ضروري أيضًا لمطابقة دورة الربحية لنفقات رأس مال مشروع مركز الفحص الجديد مع وجود مخاطر أولية أعلى ومدة استرداد طويلة.

الملخص البيئي والاجتماعي

يُصنف المشروع من الفئة B (وفقًا للسياسة البيئية والاجتماعية لعام ٢٠١٩). تم بالفعل تحديد المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المرتبطة بإنشاء مركز الفحص الجديد وتشغيله. وأجريت الفحوصات النافية للجهالة داخليًا عن طريق مراجعة الاستبيان وحزمة المعلومات المقدمة من العميل والمقدمة عن طريق أسئلة وأجوبة المتابعة خلال المقابلات مع الإدارة. وأشارت نتائج الفحوصات البيئية والاجتماعية النافية للجهالة إلى أن المعايير البيئية والاجتماعية من الجهتين الراعيتين ستُطبق على مركز الفحص الجديد، وسيكون المركز قادرًا على العمل داخليًا وفقًا لمتطلبات الأداء بدعم من الجهتين الراعيتين. وتم الاتفاق على خطة العمل البيئية والاجتماعية مع العميل.

ويلتزم مركز الفحص بتطوير نظام إدارة متكامل والحصول على شهادتي الأيزو ١٤٠٠١ و ٤٥٠٠١ في غضون ستة أشهر من بدء عمليات التشغيل. وتُتبع الإجراءات الرئيسية المعمول بها حاليًا في مجموعتي FEV و UTAC نفسها في المغرب على مستوى مركز الفحص، وفقًا لما ورد تأكيده في خطة العمل البيئية والاجتماعية. وتشمل هذه الإجراءات إدارة سلسلة الإمداد (بالإشارة إلى الاستبيان المتضمن أسئلة الصحة والسلامة والبيئة قبل اختيار مورد جديد، والتقييم السنوي للمورد الحالي، ومدونة قواعد سلوك الموردين) ومدونة القواعد الأخلاقية للموظفين.

ويقوم مركز الفحص بتطوير سياسة الموارد البشرية وفقًا لمطلب الأداء رقم ٢ (بما في ذلك مكون معني بالعنف القائم على النوع الاجتماعي)، بالإضافة إلى تطوير آلية شكاوى للموظفين، على النحو الموضح في خطة العمل البيئية والاجتماعية. ووضعت الجهتين الراعيتين معيارًا لتحليل أجور الشركات العاملة في قطاع السيارات المغربي وخلصوا إلى أن الأجور المقترحة من قبل المركز على نفس المستوى.

يقع مركز الفحص في منجم فوسفات قديم (يعود تاريخه إلى خمسينيات القرن الماضي). وتعود ملكية الموقع (بمساحة ٤٥٥ هكتار) إلى مجموعة OCP (المكتب الشريف للفوسفات) ويؤجره لمركز الفحص. وعلى الرغم من أن عمليات التشييد تجري تحت مسؤولية المكتب الشريف للفوسفات (وتُجرى وفقًا لمعايير الصحة والسلامة والبيئة الخاصة بالمكتب)، إلا أن مركز الفحص يشارك في اجتماعات الموقع الأسبوعية ويتلقى نسخًا من محاضر الاجتماعات. ولم يُبلغ عن أي حادثة تتعلق بالسلامة والأمن حتى الآن. وبحسب الجهتين الراعيتين، لم يكن هناك مستخدم للموقع في بداية المشروع.

أجريت دراسة التربة في عام ٢٠٢٠ من أجل تقييم مستويات تلوث التربة بسبب أنشطة التعدين السابقة. وحددت الدراسة بعض المناطق الملوثة التي سيعمل المكتب على تنظيفها قبل بدء العمل، كما تؤكد خطة العمل البيئية والاجتماعية. أما أي تلوث إضافي يُكشف عنه في نهاية عقد الإيجار طويل الأجل سيقع تحت مسؤولية مركز الفحص. وسيجري التزويد بالكهرباء من شبكة الكهرباء الوطنية. وسيستخدم الوقود لفحص المركبات (٤٥ طن/م)، على أن يشمل المرفق محطة تعبئة وقود وخزانات للديزل (١٦٠ متر مكعب) و ٥٠ خزان وقود خاص (كل منها ٠,٢ متر مكعب). وبالنسبة للخزانات الموجودة تحت الأرض وكذلك الأنابيب الموجودة تحت الأرض، فهي مصنوعة من جدار مزدوج من الفولاذ المقاوم للصدأ مع خاصية كشف التسريب. ويُعين المركز شخصاً مسؤولاً لإدارة المواد الخطرة، كما هو موضح في خطة العمل البيئية والاجتماعية. ومن أجل ترطيب مسار الاختبار الرطب (حوالي ٦٠٠٠ متر مكعب سنوياً)، تتطلب خطة العمل أيضاً ألا يستخدم المركز مياه الشرب بل المياه المعاد تدويرها من المواقع الصناعية المجاورة. وتُقدر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من غازات العادم الناتج عن فحص المحركات بـ ١٦٥٠ طنًا سنوياً.

ويراقب البنك تنفيذ خطة العمل البيئية والاجتماعية الإضافية من خلال مراجعة التقارير البيئية والاجتماعية السنوية والتواصل مع المركز حسب الاقتضاء.

التعاون الفني وتمويل المنح

لا يوجد

بيانات الاتصال بالعميل

ستيفاني أزويلوس

stephanie.azuelos@utac.com

Autodrome de Linas-Montlhéry - BP 20212-91311 Montlhéry Cedex France

آخر تحديث لوثيقة ملخص المشروع

٢٤ فبراير/شباط ٢٠٢٢

فهم أثر التحول

يتوفر المزيد من المعلومات حول نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لقياس أثر التحول، في [هذا الرابط](#).

فرص الأعمال

للتعرف على فرص الأعمال أو المشتريات، يرجى الاتصال بالعميل.

للتعرف على فرص الأعمال مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (بخلاف الفرص المتعلقة بالمشتريات)، يرجى الاتصال بـ:

الهاتف: ٧١٦٨ ٧٣٣٨ ٢٠ ٤٤ + البريد الإلكتروني: projectenquiries@ebrd.com

للمشاريع الحكومية، يرجى زيارة [صفحة مشتريات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#):

الهاتف: ٦٧٩٤ ٧٣٣٨ ٢٠ ٤٤ + البريد الإلكتروني: procurement@ebrd.com

الاستفسارات العامة

يمكن إرسال طلب استفسارات خاصة عند طريق استخدام [نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#).

السياسة البيئية والاجتماعية

تُحدد السياسة البيئية والاجتماعية ومتطلبات الأداء المرتبطة بها الطرق التي ينفذ بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية التزامه نحو تعزيز "التنمية المستدامة والسليمة بيئياً". تتضمن السياسة البيئية ومتطلبات الأداء أحكاماً محددة للعملاء للامتثال للمتطلبات المعمول بها في القوانين الوطنية المتعلقة بالتشاور والمعلومات العامة وكذلك لإنشاء آلية للتظلم لتلقي وتسهيل حل مخاوف وتظلمات أصحاب المصلحة، وعلى وجه الخصوص، تلك المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي للعميل والمشروع. وبما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروع، يطلب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بالإضافة إلى ذلك، من عملائه الإفصاح عن المعلومات، حسب الاقتضاء، عن المخاطر والتأثيرات الناشئة عن المشاريع، أو إجراء مشاورات ذات مغزى مع أصحاب المصلحة والنظر في آرائهم حول تلك المخاطر والرد عليها.

يتوفر المزيد من المعلومات عن ممارسات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في هذا الشأن في السياسة البيئية والاجتماعية.

النزاهة والامتثال

يشجع مكتب كبير مسؤولي الامتثال في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الإدارة الرشيدة ويضمن تطبيق أعلى معايير النزاهة على جميع أنشطة البنك وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. يتم إجراء فحوصات النزاهة النافذة للجهالة على جميع عملاء البنك للتأكد من عدم تضمن المشاريع على مخاطر نزاهة أو سمعة غير مقبولة تؤثر على البنك. ويعتقد البنك أن تحديد وحل المشاكل في مراحل الموافقة على تقييم المشروع هو أنجح وسيلة لضمان نزاهة معاملات البنك. ويلعب مكتب كبير مسؤولي الامتثال دوراً رئيسياً في هذه الجهود الوقائية، وتساعد أيضاً في مراقبة مخاطر النزاهة في المشاريع بعد الاستثمار.

إن مكتب كبير مسؤولي الامتثال مسؤول أيضاً عن التحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد وسوء السلوك في المشاريع التي يمولها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. يجب على أي شخص، سواء داخل البنك أو خارجه، يشتبه في حدوث احتيال أو فساد، تقديم تقرير مكتوب عن طريق البريد الإلكتروني إلى compliance@ebrd.com إلى كبير مسؤولي الامتثال. سوف يعالج مكتب كبير مسؤولي الامتثال جميع القضايا التي تم الإبلاغ عنها للمتابعة. وسيتم مراجعة جميع التقارير، بما في ذلك التقارير مجهولة المصدر. ويمكن تقديم التقارير بأي لغة من لغات البنك أو الدول التي يعمل بها البنك. ويجب أن تتسم المعلومات المقدمة بحسن النية.

سياسة الوصول إلى المعلومات

تحدد سياسة الوصول إلى المعلومات كيفية قيام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالإفصاح عن المعلومات والتشاور مع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز وعي وفهم أفضل لاستراتيجياته وسياساته وعملياته بعد دخولها حيز النفاذ في ١ يناير ٢٠٢٠. يرجى زيارة صفحة سياسة الوصول إلى المعلومات لمعرفة ما هي المعلومات المتاحة من موقع الويب الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

يمكن تقديم طلبات محددة للحصول على المعلومات باستخدام نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (باللغة الإنجليزية).

آلية المساءلة المستقلة للمشاريع (IPAM)

إذا لم تنجح الجهود المبذولة لمعالجة مخاوف الإفصاح البيئي أو الاجتماعي أو العام مع العميل أو البنك (على سبيل المثال، من خلال آلية التظلم على مستوى المشروع أو من خلال المشاركة المباشرة مع إدارة البنك)، فقد يسعى الأفراد والمنظمات إلى معالجة مخاوفهم من خلال آلية المساءلة المستقلة للمشاريع التابعة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

تقوم آلية المساءلة المستقلة للمشاريع بشكل مستقل بمراجعة قضايا المشروع التي يُعتقد أنها تسببت (أو من المحتمل أن تتسبب) في إحداث ضرر. والغرض من هذه الآلية هو: دعم الحوار بين أصحاب المصلحة في المشروع لحل قضايا الإفصاح البيئي والاجتماعي والعام؛ لتحديد ما إذا كان البنك قد امتثل لسياسته البيئية والاجتماعية أو الأحكام الخاصة بالمشروع في سياسة الوصول إلى المعلومات الخاصة به؛ وعند الاقتضاء، لمعالجة أي حالات عدم امتثال موجود لهذه السياسات، مع منع عدم الامتثال في المستقبل من قبل البنك.

يرجى زيارة صفحة الويب آلية المساءلة المستقلة للمشاريع للاطلاع على المزيد من المعلومات عن الآلية ومهمتها، أو كيفية تقديم طلب للمراجعة، أو الاتصال بالآلية عن طريق البريد الإلكتروني ipam@ebrd.com للحصول على الإرشادات والمزيد من المعلومات حول الآلية وكيفية تقديم طلب.